إستجابة لمناشدة صحيفة (١٤ أكتوبر) بتوظيف المعاقين:

مدير القوى العاملة بمكتب الخدمة المدنية يؤكد :

تنفيذ النسبة المقررة الـ "5%" لتوظيفات

لايخضع المعاقون لأية مفاضلة الاّ فيما بينهم بصورة مستقلة عن بقية المتقدمين

مع المعاقين مرة أخرى

إدراكاً منا بأهمية متابعة القضايا التي تتطرق إليها الصحيفة خاصة القضايا التي تهم الناس وتثير جدلاً ومعرفة إذا كان تم التوصل الى حل لهذه القضية أم أنه مجرد كلام .

وتداركاً منا بوجوب نشر رأي جميع الاطراف التي تهمها القضية وأن لانحكم بعواطفنا ونتحيز لطرف ارتأينا أن نعود الى ملف المعاقين مرة أخرى لنضع النقاط على الحروف ونتعرف على رأي الطرف الآخر في القضية وهو مكتب الخدمة المدنية فرع عدن فكان لنا هذا اللقاء مع الاستاذ بدر جرادة مدير القوى العاملة والتوظيف الذي قابلنا بكل ترحيب رغم مشاغله وعدم رجوعنا إليه عند نشرنا لقضية توظيف المعاقين المنشورة في العدد (١٣١٨٩) بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٥م إلاّ أن دماثة أخلاق هذا الرجل وطيبته ساعدتني كثيراً لاخرج ماعندي من تساؤلات ليجيب عنها أرجو أن تكون شافية ..

أجرى اللقاء / إصلاح العبد صالح

– الاستاذ بدر جرادة في البدء نهنيك بحلول عيد الاضحى المبارك والعام الميلادي الجديد ونتمنى لك دوام التوفيق والنجاح في مهامكم العملية.

– شكراً للصحيفة وأجدها مناسبة لاشكركم على اهتمامكم بنشر القضايا التي تهم الوطن والمواطن ونتمنى لكم التوفيق والاستمرار على هذا الطريق .

– كيف كانت توظيفات المعاقين لعام ٢٠٠٥م في محافظة عدن وهل تم تطبيق القوانين والقرارات التي تنص على ضرورة الالتزام بتخصيص نسبة (٥٪) من الوظائف للمعاقين؟

بالتأكيد تم تنفيذ النسبة المقررة للمعاقين بجملة وظائف السلطة المحلية (قطاع الموازنة) وهو القطاع الذي نشرف عليه ونتحمل مسؤوليته ، فقد بلغت جملة الوظائف المعتمدة (١٧٥) وظيفة ونسبة الـ (٥٪) منها تساوي (٩) وظائف بينما تم توظيف (١٠) معاقين بزيادة (١) هذا بالنسبة لقطاع الموازنة وذلك وفقاً للشروط والاسس والمعايير المحددة والمؤهلات والتخصصات المطلوبة وشهاداتهم الفعلية والمعتمدة ومن القادرين على الحركة والعطاء أما بالنسبة للوظائف الصحية أطباء وممرضين والبالغة (٧٥) وظيفة والمعتمدة بمكتب الصحة م/ عدن لعام ٢٠٠٥م فلم تتوفر شروط شغلها لدى المعاقين المسجلين لدينا . أما الوظائف العمالية (حراس – مراسلين) فإن الوحدات الادارية مفوضة بالبت في تلك الوظائف بالاستناد لتعميم رئيس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م وهي التي يعلن عنها للجميع وتختار من بين المتقدمين وفق اسلوب المفاضلة بمعايير تحددها هي تتناسب مع طبيعة المهمة .

أما بالنسبة للوظائف المعتمدة لوحدات القطاع الاقتصادي فهي خارج نطاق سيطرة مكتب الخدمة المدنية والتأمينات م/ عدن وتقوم هي بالتعيين لها وفقاً للتفويض الممنوح لها بتعميم رئيس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م وتخضع وظائفها لاشتراطات ومواصفات معينة تحددها هي للجميع وتختار من بين المتقدمين وفقاً لاسلوب مفاضلة تخضع للاختبار والمقابلة .

وبهذا نكون قد وفينا بالنسبة المحددة لتوظيف المعاقين .

هل يخضع المعاقون لاجراء مفاضلة مع بقية المتقدمين لشغل الوظائف ؟

لايخضع المعاقون لأية مفاضلة الاّ فيما بينهم بصورة مستقلة عن بقية المتقدمين وعلى مستوى كل تخصص وفقاً لمعايير المفاضلة المنصوص عليها في قرار وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٣م تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٨م الفقرة رقم (٥) صفحة رقم (٣) بشأن توظيف المعاقين .

هل برزت معوقات من حيث توافر الشروط الضرورية لدى المعاق لشغل الوظيفة حسب طبيعتها من قبل المرافق التي يتم التعيين لها؟

لم تصادفنا أي صعوبات والمرافق تتعاون معنا لأن هذه قرارات وزارية يجب تنفيذها وهم ملزمون بقبولهم .

ماذا بشأن توظيف المعاقين لدى وحدات القطاع الاقتصادي ؟

وحدات القطاع الاقتصادي (المستقلة مالياً وإدارياً) بلغت الوظائف المحددة للمعاقين لعام ٢٠٠٥م بنسبة الـ (٥٪) (٤٤) وظيفة وبتوزيع معالي الاخ/ وزير الخدمة المدنية والتأمينات مباشرة وبالدرجات الوظيفية المعتمدة لتلك الوحدات .

وهذا يعني إننا لسنا المعنيين بتوظيف المعاقين على تلك الوحدات (المستقلة مالياً وإدارياً) والمفوضين أساساً بقرارات مجلس الوزراء المشار لها وهي رقم (٤٠) لسنة ٩٩م و (١٣٨) لسنة ٢٠٠٣م و (١١٩) لسنة ٢٠٠٤م وتعميم معالي الاخ / رئيس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م وقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بالأسس والضوابط لعملية التوظيف لديها وأهمها الاعلان عن الدرجات الوظيفية بالصحف الرسمية والمؤهلات والتخصصات بحسب خطة الاحتياج واجراءات المقابلة والاختيار للمتقدمين لها للترشيح والاختيار لشغل الوظائف وبحضور ممثل مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في كافة اجتماعات لجنة الترشيح والاختيار بصفة مراقب للتأكد من صحة وسلامة الاجراءات المتخذة لعملية التوظيف لديها.

وهذا الاعلان يشمل الجميع دون استثناء والذي يجب أن تلتزم وتتقيد به وحدات القطاع الاقتصادي (المستقلة) عند ابلاغنا رسمياً بإرسال ممثلنا للمشاركة في اجتماعات لجنة الترشيح والاختيار وسيمكننا من خلال ممثلنا تنفيذ عملية التوظيف للمعاقين بالنسبة المقررة والمحددة بـ (٥٪) من إجمالي الوظائف المعتمدة لكل وحدة إدارية من المعاقين حملة المؤهلات الجامعية والدبلوم بعد الثانوية والدبلوم بعد الاعدادية المعتمدة قانوناً ومن المسجلين لدينا بقيد تسجيل أو من غير المسجلين والمقدم لنا كشوفات باسمائهم وبوثائق التوظيف المقدمة بملفاتهم بهدف ضمان توزيعهم وتوظيفهم . حيث إننا كمكتب لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات مفوضون بالبت والنظر بتوظيف حملة المؤهلات الجامعية والدبلوم بعد الثانوية او بعد الاعدادية على ضوء قرارات مجلس الوزراء المشار إليها وعلى ضوء خطة الاحتياج المقدمة لنا من الوحدات فيتم الترشيح والاختيار للأنسب منهم ..

وأنصح قيادة جمعية المعاقين م/ عدن بأن عليهم استيعاب ماتضمنته مذكرة معالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات بشأن توظيف عدد الـ (٤٤) شخصاً للوحدات الاقتصادية (المستقلة) بالكشوفات الموجهة للأخوة مدراء تلك الوحدات المستقلة ومذكرة الاخ / الدكتور رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين وإدراك محتواها ومضمونها .

ونحن شرحنا هذا الامر للأخ / رئيس جمعية المعاقين م/ عدن ومعه عدد من قيادة الجمعية الاّ أنهم بدلاً من التحرك ميدانياً لتلك الوحدات المستقلة بالوثائق التي بحوزتهم بالتوجيهات المركزية ولقيادة السلطة المحلية ، تم الاتجاه صوب مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات م/ عدن وإتهامهم لنا بإسقاط وظائفهم والمؤسف أن قيادة جمعية المعاقين م/ عدن لم تفهم الامر ولم تسمع النصيحة الامر الذي اضاع توظيف المعاقين على الدرجات المعتمدة لدى تلك الوحدات المستقلة ويشارك بها قيادات تلك الوحدات ونرجو مستقبلاً أن تتم الاستفادة من تلك الاخطاء الجسيمة والاستماع الى مانقوله وفهمه وأتمنى أن يدرك المعاقون أن الخلل ليس من مكتب الخدمة المدنية.

بشكل عام نريد أن توضح لنا معايير المفاضلة بين المتقدمين لشغل وظيفة معينة حتى يتسنى للجميع معرفة ذلك حتى يعرف المتقدمون الذين لم يوفقوا في الحصول على الوظيفة أسباب ذلك؟

نحن أيضاً نجدها مناسبة ليتعرف الجميع على الشروط والمعايير التي تستند إليها ، أولاً وقبل كل شيء يهمنا أن يعرف الجميع أن التعيين يتم حسب طلب هذه المرافق وحاجتها أما بالنسبة للمعايير فهي على النحو التالي:

١– سنة التخرج يحتسب لها ٤٠ نقطة.

٢– التقدير العام ٥٠ نقطة أي المعدل بالنسبة المئوية قسمة (٢) إثنتين .

٣– بالنسبة لأقدمية التسجيل للقيد نحتسب له ١٠ نقاط وبعدها تتم المفاضلة آلياً .

كيف تقابلون المتظلمين بأنه لم يقع عليهم أي ظلم ؟

والله نحن نعمل بكل رحابة صدر لمقابلتهم وتوضيح لماذا لم يتم فوزهم بالوظيفة ونحاول أن نقنعهم فالبعض يتفهم ويقتنع لكن بعضهم مافيش فايدة لايفهم اطلاقاً بل يقومون بالتشهير بنا ومقاضاتنا لكن نحن نرد بالادلة والبراهين سواء بالنسبة للتظلمات المنشورة في الصحف او بالنسبة للتظلمات المرفوعة كقضايا في المحكمة ونرد عليها رداً قانونياً .

المرافق ملزمة بقبول المعاقين وفقاً للقرارات الوزارية

كانت الوظائف المحددة للمعاقين للعام الفائت بنسبة 5٪ أي 44 وظيفة

الاختطاف والارهاب وجهان لعملة واحدة

السياحة تعد أكثر تأثراً بعامل الامن والاستقرار

المختطفون لم يرق لهم تطور الحركة السياحية في البلد

برز جلياً خلال السنوات الاخيرة دور القطاع السياحي في إقامة بنى أساسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وشهد العالم إهتماماً ملحوظاً بتنمية القطاع السياحي بالتركيز على مقوماته ومنتوجاته . واليمن وهو مهد الحضارات له رصيد متميز حضارياً وتاريخياً ،وإمكانيات سياحية هائلة طبيعية وثقافية وبشرية متنوعة ومتكاملة .ولأن السياحة مورد هام لأي بلد وقوة دافعة للاقتصاد . فإننا في الصحيفة نركز على هذا القطاع وباستمرار من خلال الاستئناس بآراء عدد من المختصين والمهتمين بالجانب السياحي في البلاد الذين لهم نشاط سياحي ومساهمة لجذب مزيد من السياح وبالتالي لجذب مزيد من العملات الصعبة .

أما ظاهرة الاختطاف فهي لن تؤثر على حركة السياحة في البلاد ويدرك المختطفون تماماً أن هذه الاعمال التي يقترفونها يحرمها القانون وهم يجنون على أنفسهم وأسرهم ويسيئون بها الى مجتمعهم ووطنهم .

صنعاء / إستطلاع / فريد محسن علي

يقول الاخ / أحمد عبدالملك الشبامي / مدير النادي اليمني للسياحة والسيارات : من خلال استقراء السياسة السياحية في اليمن نجد أن هذه السياسة بنيت على أساس اقتصادي ، اجتماعي ، بيئي وثقافي ، فهي في الاساس تهدف الى رفع مستوى معيشة المواطنين والحفاظ على البيئة والجمال المعماري اليمني المتميز ، وفي سبيل تنفيذ هذه السياسة ، فإن القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية والحكومة عملت على زيادة الوعي السياحي لدى المواطن من خلال أجهزة التوعية المختلفة بهدف الحفاظ على المواقع السياحية والاماكن التاريخية والعمل على تجذير أصول العادات والتقاليد اليمنية العريقة الموروثة والصناعات الحرفية اليدوية التي تشتهر بها العديد من المناطق اليمنية . ويتحتم على المجتمع اليمني قيادة وحكومة ومؤسسات مضاعفة الجهود الهادفة الى تحقيق أهداف التنمية السياحية الشاملة وذلك بوضع خطط استراتيجية وإتخاذ عدد من الاجراءات العملية لتحديث وتطوير البناء المؤسسي والتشريعي بهدف تنمية قطاع السياحة في اليمن وتنظيم مساهمته في التنمية الشاملة وتشجيع السياحة المحلية وجذب السياحة العالمية ، والتخطيط لانشاء أماكن إقامة جديدة لتعزيز دور التنمية السياحية بالاضافة الى التخطيط لمناطق الجذب السياحي وبيئتها التحتية .. ويعد النادي اليمني للسياحة والسيارات أحد روافد مجموعة شركات العالمية التي تضم أكبر شركات السياحة والسفر والفندقة وتأجير السيارات والنقل الدولي السريع وخدمات الحج والعمرة والنقل البري والدولي ، وتمارس هذه الانشطة من خلال (١٦) موقعاً في مختلف مدن الجمهورية اليمنية، ويتفرد النادي بعضوية كل من الاتحاد الدولي للسياحة والاتحاد الدولي للسيارات والتي تمكنه دون غيره بممارسة العديد من الانشطة المتمثلة في إصدار رخص القيادة الدولية وإصدار دفاتر المرور الجمركية التي تمكن حاملها من السفر بسيارته الخاصة الى أي قطر من أقطار العالم دون عوائق جمركية ومرورية ، وهو ما نلاحظه من خلال تدفق السياح من دول الخليج والسعودية بسياراتهم الخاصة ، ويتمكن حامل رخصة القيادة الدولية من قيادة سيارته في جميع أنحاء العالم بما فيها اليمن دون عوائق مرورية باعتبارها أنبثقت عن تنظيمات الامم المتحدة وفق نموذج عالمي موحد.

الاختطاف جريمة

ويصف الاخ / الشيباني ظاهرة الاختطاف بأنها جريمة ينبغي عدم السكوت عنها ولاتقابل بالتأويلات أو التبريرات ، بل يجب الوقوف أمامها بحزم وإتخاذ إجراءات صارمة من قبل الاجهزة المعنية ليدرك الخاطفون أن تلك الاخلاقيات تتنافى وديننا الاسلامي الحنيف ، وهذه الممارسات بلا شك تضر بسمعة اليمن في الخارج وايضاً على مستوى حياة المواطن واقتصاد الوطن عامة . ونشدد على ضرورة تضافر الجهود الرسمية والشعبية للوقوف صفاً واحداً ضد من يقومون بهذه الاعمال اللامسئولة .

الاختطاف سمة الضعفاء

ويشير الاخ / زغلول بازرعة / خبير سياحي إلى أن حوادث إختطاف السياح الاجانب في بلادنا تضر باقتصاد اليمن وعلاقاته مع الدول الصديقة وهي بلا شك اعمال إجرامية الهدف منها زعزعة الاستقرار وخلق حالة أمنية غير ملائمة للتنمية الاقتصادية والاستثمارية وتلحق الخسائر بقطاع السياحة والذي قد بدأ يشهد استقراراً جيداً إن ظاهرة الاختطاف وإحتجاز السياح تؤثر بشكل سلبي على الطلب والقدوم السياحي على اليمن ، لأن السياحة تعد أكثر حساسية بعامل الامن والاستقرار حيث يعتبر هذا العامل السبب الاساس في قلة عدد السياح الوافدين الى اليمن وتظل الصورة السياحية للبلد خارجياً جراء أعمال الاختطافات والاختلالات الامنية مشوهة وقد أحسن فخامة الاخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية صنعاً عندما إلتقى بالسياح الالمان الذين أفرج عنهم وشرح لهم مساوىء هذه الظاهرة وهذا الفعل الجبان مشدداً على عدم تكرارها بإتخاذ اجراءات رادعة كفيلة بالقاء القبض على الخارجين عن القانون وتقديمهم للعدالة .

فالظاهرة بحاجة الى تكاتف الجهود للحفاظ على موارد السياحة كقطاع هام وتأمين كل السبل الكفيلة بتنمية هذا القطاع . ونطالب بمضاعفة الجهود لتوفير الاجواء المناسبة لسير النشاط السياحي بشكل طبيعي وتعزيز الاجراءات الامنية لضبط العناصر المتورطة في عملية خطف الاجانب .

عمل تخريبي جبان

واستنكر الاخ / وافي غالب الشبامي / رجل أعمال / حوادث الاختطاف باعتبارها تشكل تهديداً للسياح وإقلاق الامن والاستقرار وتشوه سمعة اليمن كما أنها تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني كونها تقلق رجال الاعمال والمستثمرين وتعيق النشاط الجاري في الجوانب السياحية والاستثمارية موضحاً بأن الحركة السياحية إنبعثت مؤخراً وأسهمت بفاعلية في دعم الاقتصاد ومكافحة البطالة واستوعبت الوكالات السياحية أعداداً كبيرة من العاملين الاّ أن الحاقدين لم يرق لهم ذلك ، وقاموا بهذه الاعمال التخريبية للاساءة للشعب اليمني ، ونثق تماماً بأن الدولة والمجتمع لن يقفوا مكتوفي الايدي وسنضرب بيد من حديد كل من يحاول العبث بأمن الوطن .

الشدة والحزم

من جانبه أشار الاخ/ محمد علي أبو طالب / مدير عام مجموعة ابو طالب السياحية الى أن السياحة حظيت باهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، ومازالت تلقى الدعم والتشجيع المباشر من قبله ، كما قامت الحكومة بتشجيع المستثمرين في مجال السياحة ، وشهدت السياحة خلال السنوات الماضية تطوراً إيجابياً من خلال عمليات الترغيب وجذب السياح من مختلف البلدان وبعودة ظاهرة الاختطافات ربما تراود الكثير منهم مخاوف ، وحالة كهذه يجب الوقوف أمامها بشدة ، لأن الاختطاف يعني الارهاب بحد ذاته ويعتبر عملاً معادياً للوطن وجرم جسيم يسيء الى اليمن ، وتلك العناصر التخريبية العمياء يجب متابعتها وتقديمها للعدالة لتنال جزاءها الرادع ورغم ندرة هذه الظاهرة الاّ أنها تجابه بالاحتقار من قبل ابناء شعبنا ولا تتفق واخلاقياته واعرافه القبلية وسلوكه الحضاري وتسيء الى مبادىء ديننا الاسلامي الحنيف .

ظاهرة الاختطاف جريمة يعاقب عليها القانون

تطبيق قانون مكافحة الاختطاف والتقطع الوسيلة الانجع لردع المجرمين

نصائح لوقف التدخين

محمد عبد الجليل

أولاً :

أنا واحد من الذين أدمنوا التدخين ونصائحي تأتي من تجربة فقد قررت ابتداءً من اليوم أن لا أشرب السيجارة قبل الافطار بل أشرب الماء الدافىء منذ الصباح الباكر ، بدلاً عن ذلك .

ثانياً :

أن لا أشرب الدخان وأنا متحرك مشياً على الاقدام او صعوداً وهبوطاً في أي اتجاه كان .

ثالثاً:

أن لا أدخن وأنا ممتد على الفراش ، أو قريباً من الاطفال في المنزل او خارجه وبالذات عند استخدام وسائل المواصلات العامة او الخاصة .

رابعاً : أن لا أدخن في المكتب او في قاعات الاحتفالات او المحاضرات او الاجتماعات ولاينبغي أن اتعاطى القات لأ لا أدخن أكثر حتى عن طريق التدخين السلبي القادم من المدخنين .

خامساً :

لاتشرب الكحول او أي نوع آخر من المخدرات او المكيفات والمنشطات لا لأ تدخن أكثر فجميعها مصدر متلازم للوباء وعادات سيئة أخرى .

سادساً :

إذا قررت وقف التدخين لاينبغي أن تتجاوز كمية ما تتعاطاه ابتداءً من اليوم وعلى مدى الـ ٢٤ الساعة أن لا يتجاوز أكثر من عشر حبات .

سابعاً :

لا تمتص كمية كبيرة من الدخان كما هي العادة بل حاول أن تخرج الدخان كاملاً من الفم واستخدم دائماً المنفلة لوضع السجارة بعيداً عنك ولا تجعلها ملازمة لاصابعك فقد تحرقك وتحرق ثيابك ايضاً وربما إحراق اشياء أخرى .

طبعاً ليس بالضرورة أن نستطرد في حصر العديد من الوسائل المساعدة في التوقف عن التدخين لكن في الاساس المسألة مسألة إرادة وعزيمة وإصرار على تنفيذ القرار والاقتناع بأن المسألة مجرد وهم او عادة يمكن التخلص منها مهما كانت الصعوبة في الايام الاولى فهي أي السيجارة مثلها مثل كثير من الاوهام والعادات التي علقت بحياتنا عبر التقليد والمحاكاة التلقائية لأقراننا وكبارنا دون تبصر او تفكير .

فما أروع أن نعود لنمارس الحياة الطبيعية والسوية إنطلاقاً من الاستخلاصات والاستنتاجات العلمية والمعرفية ومن خبرة وتجربة الاخرين الذين سبقونا في الحياة وخرجوا من أسر العادات والتقاليد المضرة وغير النافعة ، وإعتماداً أو إكتساب الثقافات الغذائية الصحية وتجنب الاستهلاك العشوائي لكل شيء دون أن نسأل أنفسنا ماهي منافع هذا او مضاره ووجود فائدة منه من عدمها ونتعود على كل ماهو مفيد ونافع في نمط حياتنا ومعيشتنا .

ما أروع أن نكون أنفسنا ونقلع عن كل ماكان سلبياً في حياة ابائنا واجدادنا ونأخذ فقط منهم ما كان ايجابياً واكدته الحياة فالانسان وحده هو صانع مستقبله ومصيره وهو المسؤول عن نفسه اولاً واخيراً وينبغي أن يكون حراً في اختياراته وقناعاته وتوجهاته في الحياة ليعيش حياة سعيدة وآمنة ومستقرة وهكذا الامر بالنسبة للجماعات البشرية صغيرة وكبيرة وكمجتمعات ودول في سياق العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينهم وفي نظام الحياة الاجد والافضل والخالي من العقوبة والاستهتار والخالي من العدمية والبوهيمية والفوضى وعدم المبالاة والعبث .

إن الاقلاع عن التدخين وعن كل الموبقات السلوكية غير الاخلاقية من كذب وتفان ودجل ومغالطة ولصوصية ومن إيذاء للآخرين ومن نزعات الطغيان والاستبداد والتعالي على الآخرين ومن عدم إحترام الشخص لذاته وللآخرين وغيرها من الصفات تصب جميعها في خانة الادمان وينبغي مقاومتها والتصدي لها وتجاوزها لنعيد لحياتنا بهجتها ونقاءها وصفاءها ورونقها ونعطي للحياة معناها ومغزاها الهام والكبير وهو تحقيق السعادة والخير للجميع واحترام إنسانية الانسان .